

المسود / مذابر مضاربة القوى العاملة والشهرة

١٠٠٠

قائمة طلبة
قائمة صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٠ مجمع الجمع العاملين بالدولة علامة خاصة شهرية

بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٥
بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٥

المسحوق باليد. راجع إلى...

وسموا على النبي بالامام المعصية فله وجهت الدعوة من السيد الاستاذ وزير القرب

وتمت الجلسة على ما مضى في الساعة ١٢:٠٥ من يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٧/١٨ حضره السادة أعضاء
الجامعة والمهجرة لجامعة اجتماع بمقر الوزارة يوم الاثنين الموافق

المطالعات العامة :

أولاً : من أصحاب الأعمال :

وزارة الداخلية

◆ المكنان الصناعيات المصرية

الكتاب المسمى التفسير

• الخفاء الزهرى المسماة

❖ الإلتفات إلى المعاني والمفاهيم التي تتضمنها النصوص

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

١٠ مجموعة أصناف المدارس المطبوعة

١٠ الوزارة المسكونة للجمهورية والاعتمادات " وزارة الشؤون الاجتماعية "

مستشار التعليم (وزارة التربية والتعليم)

المستقبل لرد التعليم والتعلم (والتعليم العالي)

الأسئلة : قسم الأسئلة

❖ رئيس الاتحاد العام لطلبة مصر

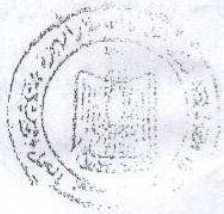
$\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i = \bar{x}$

1940

والله اعلم بالصواب

١. الموافقة على صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص والمجموعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي عن شهر يوليو ٢٠٠٥ وذلك اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل منشأة بعد أدنى ٣٠ جنيه وحده اقتضى ١٢٠ جنيه. وهذا ما يوافق ٣٠٪ من الأجر الأساسي لأعلى درجة مالية بالحكومة.
٢. يتم الصرف في ضوء الضوابط والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية لصرف علاوة للمعاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص إلا إذا كان النظام الداخلي أو يحدد الأجور والعلاوات بالمشاة تسمح بالأكثر من ضرورة تلك التعليمات.
٣. هذا وقد وافق ورشح اتحاد الصناعات المصرية على صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي عن شهر يوليو ٢٠٠٥ وذلك اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ بعد أدنى ثلاثون جنيهًا وحده أقصى مائة جنيهين، والذي يعادل ٢٠٪ من الأجر الأساسي لأعلى درجة مالية بحكومة مصر وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل منشأة.
٤. يتم إيداع هذا الاتفاق (الطاقة الخاصة) في سجل مخصص لهذا الإيداع بالوقائع المصرية.
٥. الأولى لإدارة العامة لشؤون المنشآت التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة قيد الإيداع طبقاً لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
٦. تم كل مقتضى من مقتضىات العمل بمطالبة السادة أصحابها بصرف ما تقرريه شئنا الاجتماع لدعمنا للسلام الاجتماعي وحرارة الظروف المعيشية.
- وقد تم قيد هذا الاتفاق بالوزارة "الإدارة العامة لشؤون المنشآت الخاصة" كاتفاقية جماعية تحت رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٥ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٠.
- يرجاء التكرم بالقبول بالتمسك على المكاتب القائمة في دائرة المديرية لشعبة الصرف في ضوء ما تقدم.

وليس الإجازة الحكومية
لعماله العمل وشؤون المقاومة الجماعية



محرراً في ٢٠٠٥/٧/٢٠

والتوقيع: (موقع)

محرراً في ٢٠٠٥/٧/٢٠
محرراً في ٢٠٠٥/٧/٢٠
محرراً في ٢٠٠٥/٧/٢٠